



08 جويلية 2018

النائب المحترم محمد بودس
عضو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

00.38

الموضوع: الصعوبات التي تعترض مكثري المحلات التابعة لإدارة الأوقاف بمدينة تازة.
الرجع: سؤالكم رقم 3617 بتاريخ 19 ديسمبر 2017.

سلام تام بوجود مولانا الإمام أيده الله،

وبعد، جوابا عن سؤالكم المشار إليه في المرجع أعلاه يشرفني أن أحيطكم علما بأن تحسين مردودية الأوقاف وتحقيق تنمية وفاقية مستدامة كفيلة بتأهيل الأوقاف للقيام بدورها الاقتصادي والاجتماعي رهين بتحسين مستوى تدبير واستثمار الرصيد العقاري الحبسي وعقلنة تسييره، والرفع من مداخله وفق القواعد المنصوص عليها في المادة 60 من مدونة الأوقاف والقرارات التطبيقية لها. أما فيما يتعلق بمراجعة عدد من عقود الأكرية التي تقوم بها نظارة الأوقاف بتازة، الواردة بسؤالكم، فهو إجراء يندرج في إطار مراجعة جميع الأكرية التي حان أو تجاوز موعد مراجعتها سواء منها السكنية أو التجارية بهدف الرفع من ثمن الكراء استنادا إلى مقتضيات مدونة الأوقاف ووفق مسطرة يراعى فيها عدد السنوات التي لم يُعدل فيها الكراء وأهمية العقار وموقعه ووجه استغلاله، مع العلم أن مراجعة كراء المحلات المذكورة لم يعرف أي زيادة منذ سنة 2009.

والجدير بالذكر أن مدونة الأوقاف، وخلافا لما جاء بالسؤال، تسعى إلى تحقيق نوع من التوازن بين المصلحة العامة للوقف ومصلحة المتعاملين معه لأنها جاءت بقواعد حمائية للمكثرين تضمن استقرارهم وتصون كرامتهم ولا تمس بحقوقهم المكتسبة، وليس في عملية تجديد العقود أي غبن أو عراقيل إدارية.

وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية
أ. أحمد التوفيق

وتفضلوا بقبول خالص التحيات.